

خلصت هذه الدراسة في إجابتها على مجموعة التساؤلات المطروحة في مدخلاتها إلى إبراز مدى أهمية المحافظة على الأمن البيئي في العلاقات الدولية، و انتقالها من نطاق اهتمام الدوائر العلمية إلى نطاق اهتمام السياسة و الاقتصاد، فالتحول في مفهوم الأمن الذي برز بعد الحرب الباردة أعطى أهمية لموضوع البيئة و تهديداتها في حقل الدراسات الأمنية، و ذلك مع ظهور مفهوم الأمن الإنساني، والذي يعد الأساس الذي يربط بين مختلف الأبعاد كالأمن الصحي، والغذائي، السياسي...الخ.

وبالتالي فإن ربط البيئة بالمخاوف الأمنية أمر في غاية الأهمية لتحقيق أقصى ما يمكن من السلامة والأمان في تشخيص دراسة الالتزام الدولي و مسؤولية الدولة في مكافحة التلوث البيئي، و أخذت الجزائر كمثال على مدى التزام الدولة في مكافحة التلوث، فالجهود التي بذلتها الجزائر و تحمل كامل مسؤولياتها في السعي و راء مكافحة التلوث البيئي التي كانت بشكل نسبي، خاصة المشاريع التي بدأتها الجزائر منذ بداية الألفية في مجال تحقيق الأمن البيئي ومحاولة الحفاظ على البيئة في الجزائر ومواجهة تحديات التلوث البيئي نتيجة انتشار النفايات الصناعية .

وكنتيجة تبين لنا أن مستقبل البيئة ومدى التزام الجزائر في مكافحة التلوث، يرتبط بالإرادة السياسية للدولة أي أن تكون شرعية وقادرة على احترام القانون في داخلها و المشاركة في المؤتمرات الدولية في مكافحة التلوث البيئي بالإضافة إلى نظرة المجتمع التي تحتاج إلى زرع روح المحافظة على البيئة و مكافحة التلوث وهنا يكمن الرهان الأساسي.

التوصيات :

إن تصادم بين المصالح البيئية والمصالح الاقتصادية، يشكل جدلا بشأن مكافحة التلوث البيئي وبالتالي يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ينبغي على الدولة الجزائرية تكثيف جهوداتها في مكافحة التلوث من المصادر البرية والبحرية ، عن طريق نقل تكنولوجيا واستحداث تقنيات جديدة للتخلص من النفايات .
- وضع نظام وطني لتقييم التلوث على المستوى الوطني .

- على الدولة الجزائرية وضع ضوابط قانونية متعلقة باستغلال واستكشاف الجرف وتربته التحتية باعتباره مصدر من مصادر التلوث.
- وضع نظام وطني يحدد كيفية تنظيم واستغلال قاع البحر.
- ضرورة الالتزام بحماية التنوع البيولوجي في الجزائر.
- دعم الدولة لسياسات البيئة التنموية.